

Distr.: General
16 May 2017
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٧

٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٦-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧

البند ١٥ من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٨٢٣ (د-١٧) وقرار المجلس ١٨١٧ (د-٥٥). وهو مكوّن من جزأين: الجزء الأول يقدم منظورات إقليمية بشأن مسألتين مدرجتين في الخطة العالمية الحالية، أولاهما الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتقليص أوجه عدم المساواة، وهي متصلة مباشرة بالموضوع الرئيسي لدورة المجلس لعام ٢٠١٧، وهو القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده عن طريق تعزيز التنمية المستدامة، وتوسيع نطاق إتاحة الفرص، ومواجهة التحديات ذات الصلة، وثانيتها هي المنظورات الإقليمية المتعلقة بالهجرة العالمية بوصفها إسهاماً في العملية الحكومية الدولية الرامية إلى التوصل إلى اتفاق عالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

ويغطي الجزء الثاني التطورات المستجدة في مجالات مختارة من مجالات التعاون الإقليمي والأقاليمي، بما في ذلك مسائل سياسية أخرى جرى التطرق إليها في دورات اللجان الإقليمية؛ وآخر المستجدات المتعلقة بدعم اللجان الإقليمية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الصعيد الإقليمي، بوسائل منها تنظيم منتديات إقليمية عن التنمية المستدامة؛ وجهود تعزيز الاتساق على الصعيد الإقليمي، بوسائل تشمل آليات التنسيق الإقليمي؛ وتعزيز التعاون بين اللجان الإقليمية.



أولا - المنظورات الإقليمية المتعلقة بالخطوة العالمية

ألف - القضاء على الفقر وتقليص أوجه عدم المساواة: المبادرات والمنظورات الإقليمية

١ - رغم الانخفاض الحاد للفقر الناجم عن انخفاض الدخل على الصعيد العالمي في السنوات العشرين الماضية، لا تزال هناك تحديات كبيرة تُعزى إلى الأزمات الاقتصادية والمالية الأخيرة، وإلى عودة تفشي الفقر في البلدان المتأثرة بالنزاعات.

٢ - ويتوزع الفقر بين المناطق بصورة متفاوتة، إذ يتركز ٥٠,٧ في المائة من فقراء العالم في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و ٣٣,٤ في المائة منهم في جنوب آسيا، و ٩,٣ في المائة في شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، و ٤,٤ في المائة في أمريكا اللاتينية، و ١,٤ في المائة في شرق أوروبا ووسط آسيا، و ٠,٨ في المائة في بقية أنحاء العالم^(١). وانخفض الفقر في أفريقيا ببطء شديد على مدى السنوات الـ ٢٥ الماضية، إذ ظل العدد المطلق ثابتا تقريبا منذ عام ٢٠٠٢^(٢). ويشكل ذلك تحولا جغرافيا ملحوظا عن عام ١٩٩٠ عندما كان نصف فقراء العالم يعيشون في شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

٣ - ولا تزال منطقة أمريكا اللاتينية تستأثر بأعلى مستوى إجمالي لعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، رغم حدوث تقلص كبير في حالة عدم المساواة في توزيع الدخل في المنطقة، على مدى العقد الماضي. وتحل أفريقيا في المرتبة الثانية من حيث المناطق الأقل إنصافا في العالم.

٤ - إن فهم عدم المساواة والتصدي له جزء لا يتجزأ من جهود الحد من الفقر في العالم. فقد جرت العادة على أن يركز تحليل عدم المساواة على أوجه التفاوت في توزيع الدخل. أما اليوم، فيسود اعتراف متزايد بأن عدم المساواة ظاهرة متعددة الأبعاد يشمل نطاقها الصحة والتعليم والمشاركة المدنية وحقوق الإنسان^(٣). ويسعى نهج قائم على حقوق الإنسان إلى ضمان تمتُّع جميع المواطنين بمستوى أساسي من الرفاه، أي حصولهم على التعليم والصحة والعمل والحماية الاجتماعية، وغير ذلك من الحقوق. وكل هذه الأبعاد مترابطة وهي لذلك تتطلب اتباع نهج متكامل.

أفريقيا

٥ - أدى الأداء القوي للنمو في أفريقيا خلال العقد الماضي، الذي سجل معدل نمو سنوي ناهز متوسطه ٥ في المائة، إلى انخفاض في مستوى الفقر، وإلى إحراز تقدم مطرد في مجالي التعليم والصحة والمستويات المعيشية. ومع ذلك، كانت وتيرة التقدم المحرز بطيئة، وأعاقها ارتفاع مستويات عدم المساواة في توزيع الدخل داخل البلدان. وتتباين اتجاهات عدم المساواة بين المناطق دون الإقليمية الخمس في أفريقيا تباينا كبيرا. فبين عامي ١٩٩٣ و ٢٠١١، سجل غرب أفريقيا انخفاضا مطردا، في حين شهد

(١) انظر World Bank, Poverty and Shared Prosperity 2016: Taking on Inequality (Washington, D.C., 2016).

(٢) انظر Economic Commission for Africa, *The Demographic Profile of African Countries* (Addis Ababa, 2016).

(٣) انظر Economic Commission for Latin America and the Caribbean, *Compacts for Equality: Towards a Sustainable Future* (Santiago, 2014).

شرق أفريقيا انخفاضاً أكثر تواضعاً. وفي المقابل، زادت حالة عدم المساواة حدة في أفريقيا الوسطى والجنوبية، في حين استمرت أوجه عدم المساواة أو تفاقمت في شمال أفريقيا^(٤).

٦ - ولا تزال حالة عدم المساواة في أفريقيا مرتفعة بسبب اعتماد الاقتصادات الأفريقية على الصناعة الاستخراجية، أي التعدين والنفط، وعلى الزراعة وتصدير السلع الأولية، الأمر الذي أوجد بعض الوظائف، الرسمية وأعاد توزيع المكاسب الاقتصادية على نحو غير متساو، وهو ما أدى إلى تنامي للقطاع غير النظامي في أفريقيا مصحوباً بتزايد للعمالة الهشة.

٧ - إن عدم المساواة في أفريقيا ظاهرة مُجسّنة. ففي عام ٢٠١٦، كان معدل البطالة بين النساء ٩,٤ في المائة مقارنة بنسبة ٦,٩ في المائة لدى الرجال. ولا تزال المرأة الأفريقية تواجه تمييزاً في الوصول إلى الأصول الاقتصادية، وتعاني من القيود لدى مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية. ولا تزال هناك أوجه تفاوت كبيرة بين الرجال والنساء في امتلاك الأرض، وفي بعض البلدان، لا تتمتع المرأة بأي حقوق قانونية في حيازة الأرض والممتلكات أو في تصريف أعمالها بشكل مستقل^(٥).

٨ - ويشكل انخفاض معدل التحاق الفتيات بالتعليم الثانوي والعالي، ولا سيما في المجتمعات الريفية، أحد الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين. والفقير يزيد في تفاقم عدم المساواة، وكذلك ارتفاع تكلفة التعليم، والزواج المبكر، والحمل عند المراهقات، والافتقار إلى مرافق الصرف الصحي المراعية للاعتبارات الجنسانية، والعنف الجنساني، والعبء غير المتناسب لأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر الملقى على كاهل الفتيات.

٩ - ولا تزال نسبة الحصول على التعليم وخدمات الصحة في أفريقيا منخفضة عموماً. فأكثر من اثنين من كل خمسة بالغين أميون، وجودة التعليم هي دون المستوى المطلوب. ورغم التقدم الذي يُحرز حالياً في الخدمات الصحية، فإن النتائج المحرزة لا تزال الأسوأ في العالم. ويعاني نحو طفلين من كل خمسة أطفال من سوء التغذية، وتضاءل التقدم المحرز في معدلات التحصين.

١٠ - ومع أن الطابع الريفي ما زال يغلب على أفريقيا، فهي أيضاً أسرع المناطق تحضراً في العالم. وهناك اختلافات جغرافية كبيرة في مستويات الفقر وعدم المساواة داخل البلدان تبعاً لانقسام المناطق بين حضري وريفي. ويمثل التحضر تحدياً، وفي الوقت ذاته فرصة للحد من الفقر وعدم المساواة في أفريقيا.

١١ - وقد وضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المؤشر الأفريقي للتنمية الاجتماعية كأداة لتقديم الدعم إلى دولها الأعضاء في تتبّع التقدم المحرز نحو الحد من الإقصاء الاجتماعي، بما في ذلك الفقر. ويمكن استخدام المؤشر لقياس مدى شمول النمو للجميع، وهو تالياً يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأثبت المؤشر أيضاً أنه أداة ابتكارية تساعد الدول الأعضاء في النظر إلى السياسات الاجتماعية من منظور شامل، من حيث صلتهما بإدماج الناس والحد من الفقر.

(٤) Abdesslam Boutayeb and Uwe Helmert, "Social inequalities, regional disparities and health inequity in North African countries", *International Journal for Equity in Health*, vol. 10 (23) (May 2011).

(٥) انظر Food and Agriculture Organization of the United Nations, *FAO Statistical Yearbook 2012: Africa* (Food and Agriculture (Rome, 2013).

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٢ - إن ارتفاع مستويات عدم المساواة خاصة تاريخية وهيكلية راسخة في مجتمعات أمريكا اللاتينية. وما يحددها بقدر كبير هو الهيكل الإنتاجي، ذلك أن ما نسبته ٥٠ في المائة من جميع الوظائف في المنطقة تتركز في القطاعات المنخفضة الإنتاجية، ويعزى ذلك عادة إلى الاستخدام المحدود للتكنولوجيات و/أو استخدام العمال ذوي المهارات المتدنية. وقد تباطأ انحسار عدم المساواة في توزيع الدخل في السنوات الأخيرة، رغم نجاح المنطقة في تقليصه على مدى العقد الماضي بفضل تحسُّن ظروف العمل وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية وتحسين النظم الضريبية.

١٣ - ويتأثر عدم المساواة بعوامل شاملة مثل الجنس والعرق والأصل الإثني والإعاقة^(٦). فقد سُجلت في عام ٢٠١٤ مستويات فقر أعلى بكثير لدى سكان الشعوب الأصليين والمتحدرين من أصل أفريقي، لا سيما بين النساء. وإضافة إلى ذلك، فإن الفرص الاقتصادية المتاحة للأشخاص الذين يعانون من إعاقة واحدة أو أكثر هي أقل من تلك المتاحة لغيرهم.

١٤ - والنساء اللواتي يكرسن وقتهن للعمل المنزلي غير المدفوع الأجر معرضات بدرجة كبيرة للوقوع ضحية الفقر نظراً إلى عدم تحقيقهن دخلاً خاصاً بجنسهن، وإلى قلة إمكانيات التثبيت مما لديهن من خبرة مهنية، وإلى افتقارهن عموماً إلى الحماية التي يوفرها الضمان الاجتماعي. ومما يزيد في تفاقم فقرهن هو حدوث انفصال أسري أو ترمول. والنساء اللواتي لا ينعمن بالاستقلال الاقتصادي هن أيضاً أكثر عرضة للوقوع ضحية العنف الجنساني.

١٥ - وتشكل الاعتبارات الإقليمية عاملاً حاسماً آخر للفقر: إذ تعيش نسبة ٢٣,٢ في المائة من الفقراء في المناطق الحضرية، مقارنة بنسبة ٤٧,٩ في المائة في المناطق الريفية. وعلاوة على ذلك، يعيش ما تبلغ نسبته ٧,٧ في المائة من سكان المناطق الحضرية ظروفًا من الفقر المدقع، مقارنة بنسبة ٢٨,٢ في المائة من سكان الريف^(٧).

١٦ - وتحرز أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقدماً كبيراً في توسيع نطاق شمول التعليم وإمكانيات الحصول عليه. وبين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٣، ارتفعت نسبة من أتموا التعليم الابتدائي، من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٩ سنة، من ٦٠,٥ في المائة إلى ٩٤,٤^(٧) في المائة. وخفضت المنطقة أيضاً معدل وفيات الأطفال بنسبة الثلثين.

١٧ - وما برحت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تبذل جهوداً على مدى أكثر من ٣٠ سنة لتشجيع قياس الفقر الناجم عن انخفاض الدخل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتوصياتها المنهجية، في ما يتعلق بقياس الفقر، تشكل الأساس لقياس الفقر رسمياً على الصعيد الوطني في معظم البلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتسدي اللجنة أيضاً لهذه البلدان المشورة الاستراتيجية بشأن الحد من الفقر.

(٦) انظر Economic Commission for Latin America and the Caribbean, "Horizons 2030: equality at the centre of sustainable development" (Santiago, 2016).

(٧) Economic Commission for Latin America and the Caribbean, "Inclusive social development: the next generation of policies for overcoming poverty and reducing inequality in Latin America and the Caribbean" (Santiago, 2016), p. 31.

المنطقة العربية

١٨ - في التسعينات، لم يكن سوى ٩ في المائة من السكان في المنطقة العربية يعيشون تحت خط الفقر العالمي، وقد شهدت المنطقة مستويات من الفقر وعدم المساواة منخفضة نسبياً. وعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية، ارتفعت أوجه عدم المساواة في توزيع الدخل بسبب التفاوت في توزيع الزيادات في الدخل. ورغم انخفاض الفقر في بعض البلدان العربية، فقد ظلت حالة عدم المساواة قائمة أو زادت حدةً. ففي تونس مثلاً انخفضت معدلات الفقر بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ من ٣٥ في المائة إلى ١٠ في المائة، في حين كان الانخفاض الذي تحقّق في عدم المساواة، مقيساً بمُعاملِ دجيني، اسمياً (انخفاض من ٠,٣٤٤ إلى ٠,٣٢٧).

١٩ - وزاد الفقر في البلدان المتأثرة بالنزاع وعدم الاستقرار السياسي. ففي الجمهورية العربية السورية، أدى النزاع المسلح إلى ارتفاع معدل الفقر من ١٢,٣ في المائة عام ٢٠٠٧ إلى ما يقدر بنسبة - ٤٣ في المائة عام ٢٠١٣. وبحلول عام ٢٠١٥، ارتفع المعدل الأعلى للفقر إلى ٨٣,٤ في المائة^(٨). وفي اليمن، زاد معدل الفقر من ٣٤ في المائة عام ٢٠٠٦ إلى أكثر من ٦٠ في المائة عام ٢٠١٥.

٢٠ - وتشهد المنطقة أوجه تفاوت صارخة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إذ تحل بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المرتبة العليا، في حين تقع جزر القمر وجيبوتي والصومال وموريتانيا والسودان واليمن في المرتبة الدنيا^(٩). وهذا التناقض الصارخ في الناتج المحلي الإجمالي لا يُترجم دائماً إلى أنماط وديناميات لعدم المساواة الاقتصادية: فالدخل المنخفض يترافق مع زيادة في عدم المساواة في جزر القمر وجيبوتي وموريتانيا؛ والدخل المتوسط يترافق مع حالة عدم مساواة متوسطة في الأردن والجمهورية العربية السورية؛ والدخل المتوسط يترافق مع حالة عدم مساواة شديدة في المغرب؛ والدخل المرتفع يترافق مع حالة عدم مساواة شديدة في قطر.

٢١ - كذلك فإن أوجه عدم المساواة في الثروة والدخل تشكل الأسس التي تقوم عليها أوجه عدم المساواة الاجتماعية في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والسكن والحقوق السياسية والاجتماعية. ورغم التقدم الملحوظ المحرز في هذا الصدد، لا تزال حالة عدم المساواة بين الجنسين قائمة. وفي حالات النزاع والتشريد، تزداد أوجه عدم المساواة بين الجنسين عمقا جراء وقعها المتزايد على الفئات الضعيفة.

٢٢ - وشهدت المنطقة العربية، على مدى العقدين الماضيين، انخفاضاً كبيراً في الفجوات القائمة بين الجنسين في مجالي الصحة والتحصيل التعليمي. بيد أن أوجه عدم المساواة الاقتصادية والسياسية بين الرجل والمرأة لا تزال قائمة على نطاق واسع. ومعدلات العمالة لدى الشباب، في المتوسط، هي أدنى بمقدار يتراوح بين ضعفين وأربعة أضعاف من معدلات العمالة لدى الكبار^(١٠).

(٨) انظر Economic and Social Commission for Western Asia and University of St. Andrews, "Syria at war: five years on" (Beirut, 2015).

(٩) انظر Economic and Social Commission for Western Asia, "Perspectives on inequality challenges in the Arab region", Issues brief (Beirut, 2015). متصفح عبر الرابط التالي: <http://css.escwa.org.lb/SDPD/3572/Goal10.pdf>

(١٠) انظر World Bank, Inequality, Uprisings, and Conflict in the Arab World (Washington, D.C., 2015).

٢٣ - واستحدثت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) أداة متعددة الأبعاد لقياس الفقر. وتطبق هذه الأداة على جميع البلدان في المنطقة العربية من أجل رصد التقدم المحرز في ما يتعلق بالفقر المتعدد الأبعاد. وإضافة إلى ذلك، تعكف الإسكوا حالياً على تعميم تطبيق مجموعتي أدوات تتعلقان بالحماية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية في المنطقة.

آسيا والمحيط الهادئ

٢٤ - في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، خفض النمو الاقتصادي بقدر كبير العدد الإجمالي للأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر. ففي عام ٢٠١٣، كان ٤٠٠ مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر، بعد أن كان قد بلغ بليون شخص في عام ٢٠٠٠. ومع ذلك، لم يتم تقاسم المكاسب الاقتصادية على قدم المساواة، وظل التفاوت في الدخل يفوق المتوسط العالمي^(١١). وفي ثمانية بلدان، بما فيها الاتحاد الروسي وبنغلاديش والصين والفلبين والهند، ازداد التفاوت في مستويات الدخل^(١١).

٢٥ - وتنتشر العمالة الهشة، المؤلفة من العاملين لحسابهم الخاص ومن أولئك العاملين في الخدمات المنخفضة الإنتاجية، في جميع أنحاء المنطقة، لتشكل نسبة تزيد عن ٨٠ في المائة من مجموع العمالة في كل من بنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والهند^(١٢).

٢٦ - وأحد أشد الاتجاهات إثارة للقلق في المنطقة هو انخفاض مستوى مشاركة المرأة في القوة العاملة، وهو انخفاض يزداد مع ذلك حدة. وفي الوقت الراهن، يبلغ متوسط الفجوة الجنسانية في مشاركة القوى العاملة ٣٠ نقطة مئوية، حيث تصل إلى ٥٠ نقطة مئوية في منطقتي جنوب آسيا وجنوب غربها.

٢٧ - ويشكل التفاوت في عبء العمل في مجال الرعاية غير المدفوع الأجر عائقاً حاسماً أمام تحقيق المساواة بين الجنسين. وفي جمهورية إيران الإسلامية، أشارت الدراسات الاستقصائية المتعلقة باستخدام الوقت إلى أن نسبة العمل المدفوع الأجر من إجمالي الوقت المستخدم بلغت ١١,٨ في المائة للنساء، مقارنة بـ ٧٨,٣ في المائة للرجال. وبالمثل، أنفقت المرأة في باكستان ما نسبته ٢١,٤ في المائة من وقتها في العمل المدفوع الأجر، مقابل ٩١,٢ في المائة بالنسبة إلى الرجل. ويواجه الأشخاص ذوو الإعاقة أيضاً إقصاءات متعددة الأبعاد في المنطقة. ويعيش في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ما يصل إلى ٦٥٠ مليون شخص مصاب بأحد أشكال الإعاقة.

٢٨ - والدافع الذي يكمن وراء هذا التفاوت في الدخل والثروة ويعززه، هو وجود ثغرات في الفرص المتاحة^(١٢)، وهذه الثغرات هي عدم تكافؤ فرص الحصول على الخدمات، بما في ذلك الرعاية الصحية، والتعليم، والعمل، والمياه، وخدمات الصرف الصحي، وخدمات الطاقة و/أو الكهرباء. ففي باكستان، مثلاً، تلتحق الفتيات في الشريحة الخمسية الأعلى دخلاً بالمدسة لمدة تزيد بمقدار ٧,٧ سنوات عن فترة

(١١) انظر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، "حان وقت المساواة: دور الحماية الاجتماعية في الحد من أوجه عدم المساواة في آسيا والمحيط الهادئ" (بانكوك، عام ٢٠١٥)، و World Bank, Poverty and Shared Prosperity 2016: Taking on Inequality (Washington, D.C., 2016).

(١٢) انظر Economic and Social Commission for Asia and the Pacific، "Time for equality: the role of social protection in reducing inequalities in Asia and the Pacific" (Bangkok, 2015).

التحاق الفتيات في الشريحة الخمسية الأدنى دخلا من السكان. ويبلغ هذا الفارق ٥,٨ سنوات في نيبال، و ٥ سنوات في كمبوديا وفيت نام^(١٢).

٢٩ - ويحدد كل من نوع الجنس، والعرق، والدين، والطبقة، والإقامة، في المناطق الحضرية أو الريفية، أو حتى في المحافظة التي يولد فيها الفرد، مدى جودة الخدمات التي يحصل عليها الأشخاص طوال حياتهم. وفي الهند، يرتفع معدل انتشار سوء التغذية في المناطق الريفية وفي أوساط القبائل والطوائف المنبوذة^(١٣). ويزداد حمل المراهقات شيوعاً فيما بين سكان الريف. كذلك يرتبط الفقر الريفي ارتباطاً قوياً بالشعوب الأصلية.

٣٠ - وأطلقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع كل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المنبر التفاعلي الإلكتروني، "مجموعة أدوات الحماية الاجتماعية"، الذي يبرز دور الممارسات الجيدة في إرساء أسس الحماية الاجتماعية. وعبر استخدام تقنيات الوسائط المتعددة والعرض التصوري للبيانات، يقدم المنتدى لمقرري السياسات والجهات المعنية الحجج اللازمة لتعزيز نطاق الحماية الاجتماعية وتوسيعه بطريقة سهلة وتفاعلية.

منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٣١ - في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، تتباين مستويات عدم المساواة تبايناً كبيراً. فقد أدت الأزمة المالية والاقتصادية في عام ٢٠٠٨ إلى زيادة الفقر وعدم المساواة في جميع أنحاء المنطقة، ولا سيما في أوروبا الشرقية، وجنوب شرق أوروبا. وفي أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، ازداد التفاوت جراء تقلص إمكانيات الوصول الواسعة النطاق إلى الخدمات الاجتماعية التي تمتع بها السكان تحت الأنظمة الاشتراكية^(١٤).

٣٢ - وبالإضافة إلى ذلك، وفي شرق أوروبا ووسط آسيا، فإن انخفاض أسعار السلع الأساسية وتباطؤ النمو في الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي خلال العقد الماضي جعلوا الحصول على عمل آمن ومستقر أمراً صعباً على كثير من الناس. ونتيجة لذلك، ازدادت حالة عدم المساواة حدة^(١٤). ويتجلى هذا الوضع على وجه الخصوص في "جيوب الفقر"، بما فيها المناطق الريفية والجبلية المعزولة والبلدات التي تعتمد على مصدر واحد للدخل^(١٥).

٣٣ - وتعاني منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا من تفاوتات إقليمية ملحوظة تتجلى في تركيز معظم الثروة في المناطق الحضرية. وقد أدت الأزمة الاقتصادية والمالية في المنطقة إلى انخفاض في القدرة على تحمل تكاليف السكن والمنافع. وظهر المالكون الفقراء أو أولئك الذين لا يمكنهم سداد تكاليف المنافع

(١٢) انظر India, Ministry of Health and Family Welfare, *National Family Health Survey (NFHS-3) 2005-06* (Mumbai, 2006).

(١٤) انظر: United Nations Development Programme, *Progress at Risk: Inequalities and Human Development in Eastern Europe, Turkey and Central Asia* (Istanbul, 2016).

(١٥) انظر Economic Commission for Europe, "Looking back, leaping forward: moving from MDGs to SDGs in Europe and Central Asia" (Geneva, 2016).

في جميع أنحاء المنطقة. وهناك في الوقت الحاضر ما يزيد عن ١٠٠ مليون شخص في المنطقة مضطرون لإنفاق نسبة تفوق ٤٠ في المائة من دخلهم المتاح على السكن. ويبلغ العدد المدرج في قوائم الانتظار للحصول على سكن اجتماعي في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية ١,٨ مليون شخص، و ١,٧ مليون شخص في فرنسا و ١,١٧ مليون شخص في أوكرانيا. وتشهد الولايات المتحدة الأمريكية نقصاً قدره ٥,٣ ملايين سكن اجتماعي^(١٦).

٣٤ - ووضعت اللجنة الاقتصادية لأوروبا دليلاً لقياس الفقر، الهدف منه التوعية بأهمية إحصاءات الفقر، وتقديم الإرشاد للبلدان في تطبيق نُهج قياس مختلفة، وتحسين القابلية للمقارنة على المستوى الدولي. وقد أقرت اللجنة الاقتصادية لأوروبا ميثاق جنيف للأمم المتحدة بشأن الإسكان المستدام من أجل تعزيز إمكانية توفير سكن لائق وملائم وميسور وصحي للجميع.

مجالات السياسة العامة للقضاء على الفقر والحد من عدم المساواة

٣٥ - نفذت اللجان الإقليمية مشروعاً مشتركاً لحساب الأمم المتحدة للتنمية^(١٧)، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ يدعم البلدان في وضع المفاهيم، وتصميم وتنفيذ سياسات عامة متعددة التخصصات، وموجهة نحو تحقيق المزيد من المساواة الاجتماعية والاقتصادية. وتماشياً مع رؤية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أثبت المشروع أن القضاء على الفقر وعدم المساواة يتطلبان رؤية متكاملة تراعي أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، الاجتماعي والاقتصادي والبيئي. وفي حين ركز المشروع على مجالات السياسات الوطنية، فمن المسلم به أن تهيئة بيئة تمكينية على الصعيدين الدولي والإقليمي، وإقامة شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، عاملان بالغا الأهمية في الجهود المبذولة للقضاء على الفقر والحد من عدم المساواة.

تعزيز التغيير الهيكلي وتنويع الاقتصادات

٣٦ - من أجل التغلب على الفقر وعدم المساواة، من الضروري رفع الإنتاجية الاقتصادية بإحداث تغيير هيكلي يرمي إلى تنويع الاقتصادات على المستويين الوطني والمحلي، وتشجيع الابتكارات التكنولوجية والاجتماعية، وتحسين الهياكل الأساسية وتعزيز بيئات الأعمال.

٣٧ - وفي أفريقيا، حيث ما زال نحو نصف القوة العاملة يعتمد على الزراعة، أسهم تعزيز الاستثمارات في التكنولوجيات والنهج المبتكرة بالفعل في الحد من الفقر. وأثبتت تجربة إثيوبيا أن استخدام الأسمدة، إلى جانب تنظيم أسعار المنتجات الزراعية، قد وفرا للمزارعين الفقراء الفرص لإدراج دخل أعلى من ذي قبل. وقد خفضت إثيوبيا مستوى الفقر إلى حد بعيد خلال العقد الماضي، حيث بلغ معدل الانخفاض ٤ في المائة سنوياً.

(١٦) انظر Economic Commission for Europe, "Social housing in the UNECE region: models, trends and challenges" (Geneva, 2015).

(١٧) انظر منشور حساب الأمم المتحدة الإنمائي المعنون "تعزيز المساواة: تعزيز قدرة بلدان نامية مختارة على تصميم وتطبيق سياسات وبرامج عامة موجهة نحو المساواة"، وثيقة مشروع الشريحة التاسعة (٢٠١٤).

وضع نظم ضريبية فعالة

٣٨ - النظم الضريبية أداة هامة لإعادة توزيع الثروة والحد من عدم المساواة. ولكي تعزز البلدان قدرتها على تمويل تدابير الحماية الاجتماعية، جدير بما أن توسع قاعدتها الضريبية الضيقة نسبياً بسببٍ منها معالجة ارتفاع نسبة العمل غير الرسمي في سوق العمل وضعف إدارة الضرائب وتحصيلها.

٣٩ - وقد وضعت كل من سري لانكا والفلبين وفيرغيزستان برامج مموله من الضرائب لتوفير الحماية الاجتماعية للأطفال وتحقيق أهداف تغذوية وصحية وتعليمية محددة. وهناك بلدان عديدة، بما فيها ساموا وفييت نام وملديف ونيبال، توفر معاشات تقاعدية مموله من الضرائب، وغير قائمة على الاشتراكات تهدف إلى تغطية جميع المسنين.

تحسين أسواق العمل

٤٠ - يعد وضع إطار تنظيمي فعال لدعم الوظائف اللائقة، ومواءمة قوانين وأنظمة العمل الوطنية مع معايير العمل الدولية، ورصد وإنفاذ الامتثال لقوانين العمل الوطنية لضمان العمل اللائق خطوات رئيسية للتغلب على عدم المساواة.

تعزيز نظم الحماية الاجتماعية

٤١ - إن اعتماد حد أدنى للحماية الاجتماعية هو أحد التدابير الأساسية للحماية الاجتماعية. فينبغي تنفيذ تدابير الحماية الاجتماعية باعتبارها نظاماً متكاملًا للحماية الاجتماعية، على أن يكون ذلك مقترناً بتدابير أخرى من أجل زيادة الإنتاجية الاقتصادية وتحسين التعليم.

٤٢ - وقد ازداد الالتزام السياسي بالتنمية الاجتماعية في العديد من البلدان. وزاد واحد وعشرون بلداً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ حجم الإنفاق على الحماية الاجتماعية ضمن مجموع الإنفاق الحكومي على مدى العقدين الماضيين.^(١٢) وفي أفريقيا، دعم برنامج شبكات الأمان الإنتاجية في إثيوبيا، الذي يشمل الأغذية و/أو التحويلات النقدية، ما يزيد عن ١,٥ مليون شخص.

تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة والمرنة بيئياً

٤٣ - من شأن اجتماع الفقر وانعدام المساواة أن يجعل الفقراء أكثر عرضة من غير الفقراء لآثار الأضرار البيئية وتغير المناخ، بسبب زيادة تعرضهم لتلك الأضرار، ولضعف إمكانية وصولهم إلى الموارد، وتضاؤل قدرتهم على مواجهة الآثار السلبية. ويتعين تنسيق المؤسسات والسياسات العامة حول زخم بيئي كبير يوجه نحو تحويل هيكل الإنتاج إلى هيكل سليم اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً.

تعزيز إمكانية الحصول على التعليم الجيد

٤٤ - يتعين على البلدان تحسين معدلات إتمام التعليم لدى الفئات السكانية الضعيفة، ولا سيما الفتيات، وزيادة الموارد العامة أو تعبئتها لتعزيز إمكانية الحصول على التعليم، والقدرة على تحمل تكاليفه، وجودة التعليم على مختلف المستويات.

تعزيز المساواة بين الجنسين

٤٥ - وينبغي أن تبادر الحكومات فعلياً إلى إدماج الشواغل الجنسانية في التخطيط الوطني، بما في ذلك التنمية المؤسسية والعمليات التشريعية والميزانية.

٤٦ - وثمة حاجة إلى زيادة الاستثمارات في هياكل تساعد على توفير الوقت والعمالة، بما فيها هياكل الإمداد بالمياه والكهرباء والنقل، لتخفيف الأعباء الواقعة على كاهل الفتيات والنساء بفعل العمل المنزلي غير المأجور وتمكينهن من المشاركة في التعليم والأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل. ومن الضروري أن تنظم حملات هادفة لإذكاء الوعي من أجل إحداث تغيير في المواقف، وتشجيع النساء والفتيات على المطالبة بحقوقهن القانونية.

٤٧ - وفي عام ٢٠٠٥، وضعت حكومة بوركينا فاسو برنامج الاستجابة اللازمة لتحسين فرص الفتيات في النجاح. وبفضل هذا البرنامج زاد معدل الالتحاق بالمدارس عموماً بنسبة ١٩ في المائة، وزاد معدل التحاق الفتيات عن معدل التحاق الفتيان بنسبة ٥ في المائة تقريباً^(١٨).

٤٨ - ويعد تشجيع تنظيم المشاريع النسائية استراتيجية رئيسية لتيسير تمكين المرأة اقتصادياً. والقيام بذلك يتطلب من الحكومات أن تدعم زيادة إمكانيات وصول المرأة إلى الخدمات المالية، وإلى الأسواق، واستفادتها من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم

٤٩ - ينبغي للبلدان أن توائم تشريعاتها الوطنية مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، لكفالة إنفاذ أحكام مكافحة التمييز وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة.

خفض التفاوتات الإقليمية

٥٠ - ينبغي لسياسات واستراتيجيات القضاء على الفقر أن تسخر إمكانيات التحضر للدفع قدماً نحو تحقيق النمو الشامل، وأن تدير العوامل الخارجية ذات الصلة بفعالية في الوقت نفسه. وهناك حاجة إلى تعزيز التماسك الإقليمي، وذلك بزيادة فعالية التنسيق الرأسي والأفقي لمختلف فروع الحكومات. وينبغي إدراج الاعتبارات الإقليمية في الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى الحد من الفقر.

إدراج تدابير الحد من الفقر في الخطط الإنمائية الوطنية

٥١ - ينبغي مواءمة السياسات المالية والقطاعية بهدف تحقيق القضاء على الفقر وذلك بإدراج تدابير الحد من الفقر وعدم المساواة في الخطط الإنمائية الوطنية.

(١٨) Harounan Kazianga, Dan Levy, Leigh L. Linden and Matt Sloan, "The effects of 'girl-friendly' schools: evidence from the BRIGHT school construction program in Burkina Faso", *American Economic Journal: Applied Economics*, vol. 5 (2), pp. 41-62

زيادة قدرة الحكومات على جمع البيانات بشأن الفقر وعدم المساواة

٥٢ - تشح في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان النامية، البيانات المتعلقة بالدخل على مستوى الأسر المعيشية، وكذلك البيانات المتعلقة بالحصول على التعليم والرعاية الصحية والعمل والخدمات المالية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمياه والصرف الصحي، والكهرباء. ولذا فإن أي تحليل لعدم المساواة بين الفئات السكانية لا بد أن يشوبه نقص. وهناك حاجة إلى تطوير مهارات مقرري السياسات على الصعيدين الوطني والمحلي لأغراض جمع المعلومات عن المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية الرئيسية، وتجميعها، وتحليلها وعرضها. وينبغي أيضا تمكين المجتمع المدني من المشاركة في جهود جمع البيانات. وينبغي، في عمليات جمع البيانات الوطنية، دمج أدوات جديدة لجمع البيانات تستخدم فيها التكنولوجيات الإعلامية الجديدة.

٥٣ - وبغية التغلب على ندرة البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والبيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، يتعين على الحكومات، بما في ذلك الجهات الفاعلة الحيوية، من قبيل المكاتب الإحصائية الوطنية ووزارات المالية، أن تبذل جهوداً متضافرة من أجل تخصيص ما يكفي من الموارد البشرية والمالية لبناء قدرات إحصائية قوية.

باء - المنظورات الإقليمية المتعلقة بالهجرة

٥٤ - رغم أن الهجرة الدولية ظاهرة عالمية، فإن لها أبعادا قوية داخل المناطق، حيث تنحصر معظم التحركات في نفس المنطقة. وهذا الاتجاه نحو الهجرة داخل المنطقة كثيرا ما تحركه سياسات وممارسات متعلقة بالعمل. فعالبا ما تؤدي عوامل مثل التاريخ المشترك، والتشابهات اللغوية والثقافية، والتفاوت في مستويات التنمية بين البلدان المتجاورة، والخيارات التفضيلية المتعلقة بالهجرة القانونية، وسهولة السفر، إلى نزوح المهاجرين إلى بلدان قريبة من بلدانهم. وهناك تنوع إقليمي من حيث الأدوار والآثار ذات الصلة، بالنسبة إلى المناطق بوصفها أماكن المنشأ والعبور والمقصد للمهاجرين.

٥٥ - وعقب اعتماد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، ومع بدء عملية تشاورية متعددة الجهات صاحبة المصلحة، من أجل التوصل إلى اتفاق عالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية، تُعتمد بعقد مؤتمر حكومي دولي في عام ٢٠١٨، يُبرز هذا التقرير اتجاهات الهجرة الرئيسية على الصعيد الإقليمية، ودون الإقليمية، وداخل المنطقة الواحدة، لدعم القاعدة المعرفية للاتفاق العالمي بشأن عملية الهجرة، وقبل المشاورات الإقليمية المقررة.

تحديد اتجاهات الهجرة على الصعيد الإقليمي والهجرة داخل المناطق

٥٦ - يوضح تحليل مقارن للإحصاءات الواردة من جميع المناطق الخمس التي تغطيها اللجان الإقليمية، الاتجاه القوي نحو الهجرة الإقليمية والهجرة بين بلدان المنطقة الواحدة. ففي أفريقيا، نزح ٥٢ في المائة من المهاجرين من البلدان الأفريقية إلى بلدان أفريقية أخرى، وحدثت هذه الهجرات في معظمها بين بلدان متجاورة. فعلى سبيل المثال، انتقل ٧٠ في المائة من المهاجرين في غرب أفريقيا إلى بلدان أخرى في غرب أفريقيا. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، يأتي ٧٥ في المائة من المهاجرين من بلدان أخرى داخل المنطقة. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تبلغ هذه النسبة مقدار الثلثين تقريبا.

٥٧ - وفي المنطقة العربية، تتوحد عوامل اتجاهات العمل والهجرة القسرية لتكفل بقاء معظم المهاجرين من البلدان العربية داخل المنطقة، سواء في ذلك المهاجرون إلى بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية كعمال مهاجرين أو المهاجرون الذين يضطرون إلى الانتقال إلى البلدان المجاورة نتيجة للنزاعات. وفيما يتعلق بأوروبا، فبينما تواجه المنطقة ظروفًا مختلفة جدًا فيما يتعلق بهجرة اليد العاملة، فإن حرية التنقل داخل الاتحاد الأوروبي المكفولة لمواطني الدول الأعضاء فيه تؤدي إلى بقاء معظم المهاجرين الأوروبيين أيضًا في أوروبا.

منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٥٨ - شهدت منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا زيادة في ديناميات التشرّد والهجرة، وهو مما ترتب عليه آثار هامة في مجال التنمية المستدامة. فهي منطقة منشأً وعبورًا ومقصدًا، تستضيف أعدادًا كبيرة من اللاجئين وملتمسي اللجوء والمهاجرين. وقد اتسم عام ٢٠١٥، وأوائل عام ٢٠١٦، باستمرار تدفق الوافدين على نطاق واسع عبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى النزاعات الدائرة في الشرق الأوسط ومناطق أخرى. وتشكل هذه الحركة غير النظامية تحديًا طويل الأمد، إذ يصبح الاتجار بالبشر والتهريب، والانتهاك والاستغلال الجنسيان، ظواهر أكثر تواترًا في المنطقة.

٥٩ - بيد أن القوى الاجتماعية والاقتصادية هي من بين العوامل الرئيسية المحركة للهجرة، إذ تتسبب في زيادة مستويات الهجرة بين الشباب. ووفقًا للبنك الدولي، يقع في هذه المنطقة ثلاثة من البلدان السبعة التي تلقت أكبر قدر من تدفقات التحويلات على مستوى العالم في عام ٢٠١٥، مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي، وهي جمهورية مولدوفا وطاجيكستان وقيرغيزستان.

أمريكا اللاتينية والكاريبي

٦٠ - تعكس أنماط الهجرة الحالية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حدوث تغييرات في الفترة الأخيرة واستمرارية على المدى الطويل. ويعيش نحو ٣٠ مليون شخص من أهالي المنطقة خارج بلدان مولدهم. ويمثل السكان المولودون في الخارج المقيمون في أمريكا اللاتينية والكاريبي زهاء ربع عدد المهاجرين وما لا يزيد عن ١,١ في المائة من مجموع سكان المنطقة. ويمثل المهاجرون الوافدون من منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ٦٢,٨ في المائة. بيد أن الهجرة تتباين بشكل ملحوظ حسب المنطقة دون الإقليمية، وتبرز منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى في هذا الصدد بسبب ارتفاع نسبة المهاجرين قياسًا إلى حجم السكان الأصليين (١١,١ في المائة و ١٠,٢ في المائة، على التوالي). وتستأثر المكسيك بـ ٤٠ في المائة من الهجرة الإقليمية، ويعيش نحو ١٢ مليون من مواطنيها في الخارج، تليها السلفادور وكولومبيا. وأهم البلدان المستقبلية للمهاجرين بأعداد مطلقة هي الأرجنتين والبرازيل وجمهورية فنزويلا البوليفارية والمكسيك.

٦١ - وما زالت الهجرة الإقليمية إلى الولايات المتحدة تستأثر بالعدد الأكبر من المهاجرين. ورغم أن التدفقات من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى الولايات المتحدة قد انخفضت في الآونة الأخيرة، فإن الاتجاه الطويل الأجل يبين أن حجم هذه التدفقات يزيد عن ٢٠ مليون شخص. وإسبانيا هي ثاني أهم مقصد غير إقليمي بعد الولايات المتحدة حيث استأثرت في عام ٢٠١٠ بنسبة قدرها ٨ في المائة من مجموع المهاجرين إلى المنطقة (٢,٤ مليون شخص).

المنطقة العربية

٦٢ - الهجرة الدولية في المنطقة العربية ظاهرة متنامية. ففي عام ٢٠١٥، كان هناك نحو ٣٥ مليون مهاجر في ٢٢ بلد عربي. ويتزايد عدد المهاجرين الدوليين مقارنة بمجموع سكان المنطقة (٨,٩ في المائة في عام ٢٠١٥، مقارنة بـ ٦,٥ في عام ١٩٩٠)، وهو ما يجعل الهجرة الدولية أحد أهم العوامل المحركة للتغيير الاقتصادي والاجتماعي. وتشير التقديرات إلى أن عام ٢٠١٥ شهد نزوح أكثر من ٢٦ مليون مهاجر من المنطقة العربية^(١٩).

٦٣ - وتتخذ الهجرة ثلاثة أشكال رئيسية: الهجرة النظامية وغير النظامية لبيد العاملة، والهجرة القسرية، وتدفعات الهجرة المختلطة. وبلدان الخليج هي المقصد الرئيسي للأيدي العاملة المهاجرة من داخل المنطقة وخارجها على حد سواء. وفي عام ٢٠١٥، استضافت البلدان الستة الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وحدها أكثر من ٢٥ مليون مهاجر، كان معظمهم من العمال المهاجرين. وإلى حد بعيد ترجع أسباب الهجرة القسرية المتدفقة عبر المنطقة العربية وإليها ومنها إلى فرار الأشخاص من النزاعات والحروب، والتدهور الشديد في النظام العام، وانتشار العنف أو الاضطهاد. وتشهد المنطقة العربية تدفقات مختلطة للمهاجرين غير النظاميين على نطاق واسع عبر الحدود. ويؤثر التشريد على أكثر من ٣٠ مليون شخص، وهو مما أدى إلى نزوح أكثر من ١٨ مليون مشرد داخليا، وأكثر من ٥ ملايين لاجئ فلسطيني، وأكثر من ٧ ملايين لاجئ^(٢٠).

آسيا والمحيط الهادئ

٦٤ - غالبية المهاجرين من بلدان آسيا والمحيط الهادئ وإليها من العمال المهاجرين المؤقتين المشاركين في العمالة المنخفضة المهارة. وهناك أكثر من ٩٨ مليون مهاجر من الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وتأتي أكثر الأعداد من الاتحاد الروسي وبنغلاديش والصين والهند. وإجمالاً، فإن ٤٦ في المائة من المهاجرين من الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ هم من النساء، وإن كانت هذه النسبة تخفي وراءها فروقا دون إقليمية كبيرة: فغالبية المهاجرين من وسط آسيا وشرقها وشمالها وشرقها، ومن منطقة المحيط الهادئ هم من النساء، بينما الأغلبية الساحقة من المهاجرين من جنوب آسيا وجنوب غربها هم من الرجال.

٦٥ - ومن بين المهاجرين في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الذي يزيد عددهم عن ٦٠ مليون مهاجر، هناك قرابة ٤٥ مليون شخص هاجروا من بلدان أخرى داخل المنطقة. ومن بين بلدان المقصد الرئيسية التي يتيمها المهاجرون داخل المنطقة الاتحاد الروسي، وباكستان، وتايلند، والهند. وبمزيد من التحليل يتبين أن معظم حركات الهجرة تحدث داخل نفس المنطقة دون الإقليمية. فعلى سبيل المثال، يفد ٩٧ في المائة من المهاجرين إلى الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية

(١٩) انظر Department of Economic and Social Affairs, "Trends in international migrant stock: the 2015 revision" (New York, 2015).

(٢٠) انظر United Nations High Commissioner for Refugees, "Global trends: forced displacement in 2015" (Geneva, 2016) and International Displacement Monitoring Centre, "Annual report 2015" (Geneva, 2015).

والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الواقعة في وسط وشمال آسيا من بلدان أخرى في المنطقة دون الإقليمية، بينما تبلغ هذه النسبة في حالة جنوب وجنوب غرب آسيا ٩١ في المائة.

٦٦ - وتعكس هذه الاتجاهات عوامل من قبيل الروابط التاريخية والثقافية، وفي بعض الحالات، النظم القانونية المواثية لمواطني البلدان المجاورة، وتعكس أيضا وجود اختلافات بين البلدان الواقعة في نفس المنطقة دون الإقليمية في الاتجاهات الديمغرافية والإثنائية التي تحرك هجرة اليد العاملة. ففي جنوب شرق آسيا، مثلاً، تمثل بلدان من قبيل بروني دار السلام وتايلند وسنغافورة وماليزيا مقاصد مفضلة جدا لدى المهاجرين من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وكمبوديا، وميانمار، بسبب الارتفاع النسبي في مستويات التنمية والشيخوخة السريعة فيها.

٦٧ - والهجرة القسرية هي أيضا عامل هام في سياق الهجرة داخل المنطقة. فهناك ما يقرب من أربعة ملايين شخص من مجموع ٤,٨ ملايين مواطن أفغاني مقيمين في الخارج يعيشون في بلدين مجاورين هما باكستان وجمهورية إيران الإسلامية، وهو ما يعكس الدور الهام الذي تؤديه البلدان المجاورة بوصفها بلدان لجوء.

أفريقيا

٦٨ - بلغ عدد المهاجرين الأفريقيين حوالي ٣١ مليون مهاجر، أو ما يزيد قليلا عن ٣ في المائة من سكان القارة، بما في ذلك المهاجرون الطوعيون وغير الطوعيين. وبلغت نسبة المهاجرين من شمال أفريقيا نحو ٢٨ في المائة من مجموع هؤلاء المهاجرين.

٦٩ - وتنفوق تدفقات الهجرة داخل أفريقيا كثيراً تدفقات الهجرة إلى خارجها، إذ يظل أكثر من نصف المهاجرين داخل القارة. وباستثناء شمال أفريقيا، يذهب نحو ثلثي المهاجرين، ولا سيما الفقراء منهم، إلى بلدان أخرى في أفريقيا، مع بقاء معظم المهاجرين في مناطقهم دون الإقليمية. ويتنقل أكثر من ٧٠ في المائة من مهاجري غرب أفريقيا، و ٦٥ في المائة من مهاجري الجنوب الأفريقي، و ٥٠ في المائة من مهاجري وسط أفريقيا، و ٤٧ في المائة من مهاجري شرق أفريقيا داخل مناطقهم دون الإقليمية.

٧٠ - وفي شمال أفريقيا فقط، يقصد ٩٠ في المائة من المهاجرين أماكن خارج أفريقيا، معظمها في أوروبا والشرق الأوسط وأمريكا الشمالية. ولا يقصد أوروبا سوى حوالي ٢٨ في المائة من المهاجرين القادمين من أفريقيا. ومن بين مجموع المهاجرين المقيمين في أوروبا، لا يتجاوز الأفرقة نسبة ١٢ في المائة.

الاستفادة من التعاون الإقليمي لمواجهة التحديات المرتبطة بالهجرة

٧١ - هناك، على الصعيد الإقليمي، وفي كثير من الأحيان على الصعيد دون الإقليمي، العديد من العمليات والآليات القائمة المتقدمة جدا التي سيستفاد منها لتيسير التعاون وتبادل المعارف في إطار الاتفاق العالمي بشأن الهجرة. وتفيد الحوارات الإقليمية غير الرسمية، مثل عملية كولومبو في آسيا أو العملية الاستشارية الإقليمية العربية المعنية بالهجرة، في بناء الثقة والشبكات والتفاهم المشترك وتيسير التعاون العملي. وهناك المزيد من العمليات الرسمية، مثل اتفاق ميركوسور بشأن حرية التنقل والإقامة، والمعاهدة المتعلقة بالاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية التي تنشئ أشكالا من حرية تنقل

المهاجرين بين الدول الأعضاء المنتمة إليها، وتتيح مزيدا من الخيارات للهجرة القانونية والأمنة، وتساعد على تقريب الدول الأعضاء في هذه المنظمات بعضها من بعض.

٧٢ - وفي منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يركز النشاط الأساسي الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن الهجرة على رصد وتنفيذ توافق آراء مونتيفيديو بشأن السكان والتنمية. ويتضمن توافق آراء مونتيفيديو بشأن السكان والتنمية، الذي اعتمده في عام ٢٠١٣ المؤتمر الإقليمي المعني بالسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهو هيئة إقليمية تعمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لديها بصفتها أمانتها التقنية، فصلا يتعلق بالهجرة الدولية وحماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين. وتعمل بلدان المنطقة من أجل دعم وضع إطار مؤسسي قائم على الحقوق، إلى جانب تشريعات وسياسات عامة من أجل معالجة افتقار الكثير من المهاجرين إلى الحماية في عمليات عبورهم وإدماجهم وإعادة تم. ومن خلال الاستفادة من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإنشاء المنتدى، تعكف بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعنية بالتنمية المستدامة، وتوافق آراء مونتيفيديو والمؤتمر الإقليمي المعني بالسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تحديد الإجراءات والمؤشرات في هذا الصدد. ويوقع أن يربط المنتدى المعني بالتنمية المستدامة صراحة بين توافق آراء مونتيفيديو وأهداف التنمية المستدامة.

٧٣ - وتشترك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وجامعة الدول العربية والمنظمة الدولية للهجرة، في رئاسة فريق عامل معني بالهجرة الدولية في المنطقة العربية، يضم ١٦ وكالة مشاركة من وكالات الأمم المتحدة. ويعزز هذا المنتدى التنسيق الإقليمي بشأن مسائل الهجرة، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالهجرة، وسيستفاد منه في دعم الأعمال التحضيرية للعملية التشاركية الإقليمية المتعلقة بالاتفاق العالمي للأمم المتحدة بشأن الهجرة. وتحت رعاية الفريق العامل، جرى التشديد، في تقرير الحالة لعام ٢٠١٥ عن الهجرة الدولية، على الحاجة إلى السلام والاستقرار وسيادة القانون، وعلى إيجاد حلول سياسية فورية للنزاعات الجارية التي أدت إلى عمليات نزوح كبيرة للاجئين، ومعالجة الأسباب الجذرية لهذه النزاعات، كالفقر مثلاً.

٧٤ - وتمثل العملية التشاركية الإقليمية العربية المعنية بالهجرة، التي تتولى تسييرها جامعة الدول العربية، منبرا حكوميا دوليا رئيسيا لمعالجة مسائل الهجرة والتشرد على الصعيد الإقليمي. والعملية تشجع مبدأ التضامن الدولي مع البلدان المضيفة وتروج لأهمية بذل جهود مشتركة من جانب المجتمع الدولي من أجل التعامل مع عمليات النزوح الكبيرة للاجئين وزيادة الهجرة غير النظامية. وهي، إذ تقوم بذلك، تركز على حماية أمن دولها الأعضاء واستقرارها، وتدافع أيضا عن الكرامة الإنسانية للاجئين والمهاجرين.

٧٥ - وتبلغ وسائل تعزيز التعاون بشأن الهجرة الدولية، في آسيا والمحيط الهادئ، أعلى مستوياتها الرسمية في منظمات إقليمية، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، تعمل على معالجة مسائل تنقل اليد العاملة، وتكامل سوق العمل داخل المنطقة. وتعالج الدول الأعضاء في المنطقة أيضا تحديات الهجرة بإجراء عمليات تشاورية على الصعيد الإقليمي بشأن الهجرة، من قبيل عملية بالي بشأن تهريب الناس والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية، وهي عملية تتناول، في جملة أمور، الحد من استغلال المهاجرين، بتوسيع مسارات هجرة مأمونة وقانونية وميسورة؛ وعملية كولومبو التي تجمع بين البلدان الأصلية للعمال المهاجرين من جنوب آسيا وجنوب شرقها، من أجل تعزيز الحوار؛ وحوار أبو ظبي الذي يشجع المحادثات بين بلدان عملية كولومبو

ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتسهل هذه العمليات الحوار والتعاون العملي في المجالات التي هي موضع اهتمام مشترك بين البلدان الأصلية وبلدان المقصد وبلدان العبور في المنطقة.

٧٦ - وتدعم اللجنة دولها الأعضاء في هذه العمليات الرسمية، وتعقد أيضاً اجتماعات لتوفير منتديات حكومية دولية للحوار وتحقيق توافق الآراء على الصعيد الإقليمي بشأن الهجرة الدولية، مثل الاجتماع التحضيري الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية المعقود في عام ٢٠١٠؛ والاجتماع التحضيري الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ للحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، المعقود في عام ٢٠١٣؛ ومؤتمرات السكان في آسيا والمحيط الهادئ. وعلاوة على ذلك، تعزز اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ دورها بوصفها الجهة الداعية لآلية التنسيق الإقليمي من أجل الاستعانة بخبرات الوكالات الشريكة، ولا سيما المنظمة الدولية للهجرة، لدعم الدول الأعضاء بشأن مسائل الهجرة، وإنتاج منتجات معرفية تعاونية.

٧٧ - ومن بين المنتجات المعرفية التي ستدعم قاعدة المعارف للاتفاق العالمي بشأن الهجرة، في "تقرير الهجرة لآسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٥: مساهمات المهاجرين في التنمية"، جرى التشديد على الآثار الإيجابية الإيجابية للهجرة الدولية، والحاجة إلى حماية العمال المهاجرين، لكفالة تحقيق نتائج إيجابية للتنمية. كذلك دعم مشروع الهجرة المرتبطة بتغير المناخ في منطقة المحيط الهادئ قاعدة الأدلة المتعلقة بآثار تغير المناخ على الهجرة في هذه المنطقة، وحدد خيارات ملموسة للسياسة العامة.

٧٨ - وفي إطار منطقة أفريقيا، يسعى البرنامج الشامل للجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن الهجرة إلى تحديد السياسات والممارسات والأدوات ذات الصلة لمساعدة الدول الأعضاء في اللجنة على تنفيذ وقياس أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالهجرة وإطار سياسة الهجرة للاتحاد الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، يهدف البرنامج المشترك المتعلق بهجرة اليد العاملة، وهو عبارة عن شراكة قائمة بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة، إلى التصدي لتحديات هجرة اليد العاملة وتنقلها، بالعمل من أجل التوصل إلى صياغة نظم متنسقة للتنقل الحر، وسياسات وطنية متناغمة بشأن هجرة اليد العاملة، واعتمادها وتنفيذها على نطاق أوسع.

٧٩ - وهناك عملتان يقودهما الاتحاد الأفريقي تعالجان أيضاً مسألة الهجرة. فقد أنشئ الفريق الرفيع المستوى المعني بالهجرة، الذي ترأسه إلين جونسون - سيرليف، رئيسة ليبيريا، عملاً بقرار صدر في الاجتماعات السنوية المشتركة لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية، المعقودين في أديس أبابا في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٦. وبموجب ذلك القرار، كُلفت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي، بتوفير الدعم التقني اللازم للفريق. وبصورة منفصلة، وانطلاقاً من الاعتراف بالدور المركزي للهجرة كمساعد مهم في التنمية الشاملة والمستدامة على أساس المبادرات التي تعتمدها وتتولى زمامها البلدان الأفريقية، فإن موضوع منتدى التنمية في أفريقيا لعام ٢٠١٧ هو "الهجرة وتحول أفريقيا". وسيتيح هذا المنتدى فرصاً فريدة للقاء جهات فاعلة رئيسية في ميدان الهجرة والتفاعل معها، بمشاركة رؤساء دول، ووزراء حكوميين، ومتحدثين بارزين وخبراء في السياسات العامة.

٨٠ - وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، تطورت عملية بودابست على مدى السنوات العشرين الماضية من أداة لتبادل المعلومات بين البلدان الأوروبية في إطار سابق لتوسيع الاتحاد الأوروبي، إلى

منتدى أوروبي آسيوي بعيد المدى يهدف إلى تحسين إدارة الهجرة، بمشاركة أكثر من ٥٠ حكومة وعدد كبير من المنظمات الدولية. وفي الوقت الذي تدعم فيه عملية براغ، التي أنشئت في عام ٢٠٠٩، نهج الاتحاد الأوروبي العالمي للهجرة والتنقل، فإنها تهدف إلى تعزيز التعاون في إدارة الهجرة، وعلى وجه التحديد استكشاف وتطوير مبادئ وعناصر متفق عليها من أجل إبرام شراكات هجرة وثيقة بين البلدان الخمسين المشاركة. وهي تركز على المسائل المتعلقة باللجوء والهجرة القانونية والهجرة غير النظامية والهجرة والتنمية. وتهدف عملية ألماي، التي أنشئت في عام ٢٠١٣، إلى التصدي للتحديات الناجمة عن ديناميات الهجرة المعقدة، وحركات الهجرة المختلطة في آسيا الوسطى والمنطقة الأوسع، بتشجيع الحوار المستمر، وتبادل المعلومات بشأن مسائل الهجرة، والتحديات المتعلقة بحماية اللاجئين. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عدد من المحافل الإقليمية المعنية بالهجرة التي تربط بين أوروبا ومناطق أخرى.

٨١ - وتعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا مع الدول الأعضاء فيها على استنباط طرق مبتكرة لقياس تدفقات الهجرة ورصدها، ووضع تعاريف مشتركة، واستكشاف مجالات استخدام البيانات الإدارية، ومصادر البيانات غير التقليدية لإحصاءات الهجرة. ويقدم الفريق التوجيهي التابع للجنة، والمعني بإحصاءات الهجرة، توجيهات تسترشد بها أعمال مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين بشأن إحصاءات الهجرة، وهو يشجع التطور المنهجي في إحصاءات الهجرة، ويوفر آلية لمتابعة تنفيذ التوجيهات المنهجية بشأن إحصاءات الهجرة. ويمكن أن يكون عدد من مسارات العمل الإحصائية الجارية هذه المتعلقة بالهجرة داعماً لقاعدة المعارف للاتفاق العالمي.

مشاورات إقليمية دعماً لوضع اتفاق عالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية

٨٢ - طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٨٠/٧١ بشأن طرائق المفاوضات الحكومية الدولية المتعلقة بالاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، إلى اللجان الاقتصادية الإقليمية أن تقوم بالتعاون مع الكيانات الأخرى ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما المنظمة الدولية للهجرة، بتنظيم محادثات بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين، لدراسة الجوانب الإقليمية ودون الإقليمية للهجرة الدولية.

٨٣ - وبناء على ذلك، شرعت اللجان الإقليمية في التخطيط لمشاوراتها الإقليمية ذات الصلة، ودعم المنتجات المعرفية التي ستقدم منظورات إقليمية ودون إقليمية بشأن المواضيع الستة المحددة، حسب الاقتضاء، ووفقاً لما ينطبق داخل كل منطقة، من أجل إدماجها في العملية التحضيرية للاتفاق العالمي، قبل الاجتماع التقييمي العالمي المقرر عقده في المكسيك في عام ٢٠١٧. وتتعاون اللجان الإقليمية تعاوناً وثيقاً لتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة التي تنشأ عن التخطيط لمشاوراتها الإقليمية، وعن التعاون بطريقة موضوعية بشأن المسائل التي تتطلب التعاون الإقليمي.

٨٤ - وفي إطار تنفيذ هذه الأنشطة، تعمل اللجان الإقليمية على أرض الواقع على نحو وثيق مع المنظمة الدولية للهجرة، وشركاء الأمم المتحدة الآخرين، وتستفيد من الهياكل القائمة مثل الأفرقة العاملة المواضيعية لآلية التنسيق الإقليمي، والشراكات المبرمة مع الكيانات الإقليمية، مثل مفوضية الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية. ولكي تعكس اللجان الإقليمية التنوع دون الإقليمي داخل المناطق، فإنها تتولى قيادة عدد من المنتجات المعرفية التي ستغذي المشاورات الإقليمية. ومن خلال هذه المشاورات

الإقليمية، ستصدر اللجان الإقليمية تقارير موجزة للرؤساء، وهي تقارير ستعتبر مدخلات في الاجتماع التقييمي العالمي.

٨٥ - وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، تعتزم اللجنة تنظيم مشاورتها الإقليمية في سانتياغو في ٣٠ و ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٧، حيث ستقدم استنتاجات ثلاث دراسات كلفت بإعدادها عن المنظورات دون الإقليمية المتعلقة بالهجرة في أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى والمكسيك ومنطقة البحر الكاريبي.

٨٦ - وتعتزم الإسكوا إجراء مشاورتها الإقليمية في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، وجامعة الدول العربية، وشركاء آخرين في الأمم المتحدة. وستولى الإسكوا قيادة الأعمال التحضيرية لدراسة مواضيعية عن الآثار المترتبة على الاتفاق العالمي في السياسات العامة بالنسبة لبلدان المنطقة، مع التركيز على الثغرات في السياسات الوطنية التي تتطلب مواءمة مع المعايير الدولية. وستزامن المشاورات مع نشر تقرير الحالة لعام ٢٠١٧ عن الهجرة الدولية، الذي سيشكل مساهمة فنية أساسية في العملية الاستشارية الإقليمية. وسيعقد عدد من الاجتماعات التحضيرية في الفترة التي تسبق المشاورات، بما في ذلك اجتماع استثنائي بشأن الاتفاقات المتعلقة بالعملية الاستشارية الإقليمية العربية، واجتماع لفريق خبراء تنظمه منظمة العمل الدولية.

٨٧ - وستعقد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بتعاون وثيق مع المنظمة الدولية للهجرة وشركاء آخرين في الأمم المتحدة، مشاورة إقليمية في بانكوك في الفترة من ٦ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، لفائدة دولها الأعضاء. ونظرا للاحتياجات الملحة التي تواجهها المنطقة، سينصب تركيز الاجتماع على المسائل المتصلة بهجرة اليد العاملة، وتغير المناخ، والهجرة، والحماية، في سياق التحركات الكبيرة غير النظامية للضعفاء من المهاجرين. ويجري إعداد ورقات معلومات أساسية عن هذه المواضيع لتستفيد منها المداولات أثناء الاجتماع.

٨٨ - وفي منطقة أفريقيا، شكلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لجنة توجيهية معنية بالهجرة تتألف من ممثلين عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة العمل الدولية وسائر أصحاب المصلحة المعنيين، لدعم الأعمال التحضيرية لخطوة عمل عملية التشاور الإقليمي المتعددة الأطراف. ولبدء هذه العملية، عُقد في كمبالا، في الفترة من ١٥ إلى ١٧ أيار/مايو ٢٠١٧، اجتماع تحضيرى إقليمي أفريقي حكومي دولي بشأن الاتفاق العالمي المتعلق بالهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية بمشاركة ٥٤ دولة عضواً، في إطار المنتدى الأفريقي الثالث المعني بالهجرة الذي نظّمته المنظمة الدولية للهجرة.

٨٩ - وستعقد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في أديس أبابا، في منتصف أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، اجتماعاً لفريق خبراء يشارك فيه خبراء من جميع المناطق دون الإقليمية لمناقشة التقرير الإقليمي الموحد. وعقب هذا الاجتماع، وبالتشارك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ستعقد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مؤتمراً إقليمياً في أديس أبابا، في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، للنظر في التقرير الإقليمي. وستخصص جلسة ختامية، تعقد، بالتزامن مع منتدى التنمية الأفريقي، في تشرين الثاني/نوفمبر، لمناقشة الوثيقة الختامية للاتفاق العالمي بشأن الهجرة.

ثانياً - التطورات في مجالات مختارة من التعاون الإقليمي والأقاليمي

ألف - مسائل هامة في مجال السياسات تعالجها اللجان الإقليمية في دوراتها الوزارية وسائر الاجتماعات الرفيعة المستوى

٩٠ - تدعم اللجان الإقليمية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على المستوى الإقليمي، بما يشمل متابعتها واستعراضها، وتقديم معلومات إقليمية إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وتوفر المنتديات الإقليمية من أجل التنمية المستدامة، التي تنظمها اللجان الإقليمية، معلومات للمنتدى السياسي الرفيع المستوى، وتدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، والتعلم من الأقران في المسائل المتعلقة بها واستعراضها. وبذلك، فهي تشكل صلة طبيعية بين المستويين الوطني والعالمي. وتتمحور المنتديات الإقليمية بصورة عامة حول خمسة عناصر:

- (أ) التعلم من الأقران عن طريق تبادل الخبرات فيما بين البلدان التي من نفس المنطقة، وتحديدًا إجراء استعراضات وطنية طوعية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى؛
- (ب) إجراء تقييم مرحلي إقليمي لخطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة؛
- (ج) إعطاء نظرة عامة إقليمية بشأن الموضوع العالمي الذي يعالجه المنتدى السياسي الرفيع المستوى؛
- (د) النظر في سبل التنفيذ من منظور إقليمي شامل؛
- (هـ) إقامة شراكات داخل منظومة الأمم المتحدة أو مع منظمات إقليمية ودون إقليمية وغيرها من أصحاب المصلحة.

٩١ - وقبل عقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى في تموز/يوليه ٢٠١٧، نظمت اللجان الإقليمية ذات الصلة منتدى إقليمياً للتنمية المستدامة. وعُقد منتدى آسيا والمحيط الهادئ للتنمية المستدامة في بانكوك في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧؛ وعقد منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتنمية المستدامة في مدينة مكسيكو في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧؛ وعُقد المنتدى العربي للإقليمي للتنمية المستدامة في الرباط في الفترة من ٣ إلى ٥ أيار/مايو ٢٠١٧؛ وعقد المنتدى الإقليمي بشأن التنمية المستدامة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في جنيف في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧؛ وعُقد منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة في أديس أبابا في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠١٧. ويمكن الاطلاع على المنتجات المعرفية المعدة للمنتديات، بما في ذلك تقارير التقييم الإقليمية لخطة عام ٢٠٣٠ وتناؤها، على الموقع الشبكي التالي: www.regionalcommissions.org.

٩٢ - واحتفلت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عام ٢٠١٧ بالذكرى السنوية السبعين لإنشائها. وعُقدت الدورة السابعة والستون للجنة، بعنوان "اللجنة الاقتصادية لأوروبا في ذكراها السبعين: التكامل والتعاون الاقتصادي نحو عام ٢٠٣٠"، في ٢٦ و ٢٧ نيسان/أبريل. وفي تلك الدورة، أنشئ المنتدى الإقليمي للتنمية المستدامة في منطقة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، وطُلبت مشاركة اللجنة الاقتصادية لأوروبا مع مبادرة الأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، ورُحِب بقرار لجنة النقل الداخلي المتعلق بالنظر في إمكانية إنشاء صندوق للسلامة على الطرق،

ولقيت استحساناً مسألة تكليف اللجنة بإعداد تقرير سنوي ، للعلم، موجه إلى اللجنة، وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

٩٣ - وعقدت الدورة الثالثة والسبعون للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك في الفترة من ١٥ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠١٧. وتضمنت الدورة جزءاً وزارياً ركز على موضوع التعاون الإقليمي للطاقة المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ. وشملت الدراسة التي استرشدت بها المداولات استعراضاً للتحديات والعقبات الناجمة عن استخدام الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة. ودرست الخيارات السياسية وسبل التنفيذ والاستراتيجيات المختلفة المتاحة للبلدان من أجل تحويل النظم التي تعتمد على الطاقة. وحددت الإجراءات الوطنية والتوصيات السياسية التي يمكن أن تعزز التعاون الإقليمي في مجال الطاقة.

باء - تعزيز التنسيق على الصعيد الإقليمي من خلال آليات التنسيق الإقليمي

٩٤ - تواصل آليات التنسيق الإقليمي، وفقاً للتكليف الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وعلى النحو الذي حددته اللجان الإقليمية، تحسين وتعزيز التنسيق والتعاون بين الوكالات^(٢١).

٩٥ - وتطورت آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا لتصبح أداة لتنسيق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا، بما في ذلك البرنامج العشري لبناء القدرات، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والبرنامج الذي يخلفها، والشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٧. وعقدت اجتماعها لعام ٢٠١٧ في داكار في ٢٦ آذار/مارس. واستضافت أيضاً أول اجتماع مشترك بين آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية. وتحلّل الاجتماع مداولات بشأن التحديات التي تواجهها أفريقيا في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وخطة عام ٢٠٦٣، ودعم منظومة الأمم المتحدة لمواءمة الخطتين وتنفيذهما.

٩٦ - وفي عام ٢٠١٦، عقدت آلية التنسيق الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ ١٢ اجتماعاً رسمياً وغير رسمي على مستوى العمل. وركزت المناقشات على إعادة تنظيم هيكل الآلية لتحسين معالجة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وصياغة خطة العمل المشتركة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

٩٧ - وعقدت آلية التنسيق الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اجتماعها لعام ٢٠١٦ في مدينة بنما، للتنسيق مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن مساهمتها في منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة. وأسفر الاجتماع عن مساهمات فنية قدمها العديد من كيانات الأمم المتحدة في التقرير المرحلي الأول للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ الذي عرض خلال الدورة الأولى للمنتدى الإقليمي للتنمية المستدامة.

٩٨ - وعقدت آلية التنسيق الإقليمي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا اجتماعها السنوي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، على هامش الدورة الوزارية التاسعة والعشرين المعقودة بشأن موضوع

(٢١) انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/١٩٩٨.

تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في المنطقة العربية. ووافقت المجموعة على عدد من المبادرات التعاونية المصممة في أربعة مجالات رئيسية، وهي البحوث والمشاورات الإقليمية، وبناء القدرات، والدعوة. وأنشئ فريق عامل جديد للآلية معني بخطة عام ٢٠٣٠، لدعم تنظيم المنتدى العربي للتنمية المستدامة. وأجرى الفريق العامل أيضاً عملية مسح داخلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير من أجل تحديد الأنشطة الإقليمية الرئيسية لأعضائه فيما يتعلق بخطة عام ٢٠٣٠. وأنشئ فريق عامل معني ببيانات أهداف التنمية المستدامة، تتشارك رئاسته الإسكوا وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ووضعت خطة عمل لجمع بيانات الأهداف.

٩٩ - وعززت آلية التنسيق الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تعاونهما لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ودججت اجتماعاتها ضمن الاجتماعات نصف السنوية الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة. وأقيمت ائتلافات على أساس مسائل محددة لمعالجة المسائل الرئيسية المتعلقة بالتنمية المستدامة في المنطقة، وهي الصحة والحماية الاجتماعية ونوع الجنس ونزوح السكان بأعداد كبيرة، والتشريد والقدرة على الصمود.

جيم - تعزيز التعاون الأقليمي فيما بين اللجان الإقليمية

١٠٠ - اجتمع الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية خمس مرات منذ صدور التقرير السابق: في نيويورك في ٢٢ تموز/يوليه، على هامش المنتدى السياسي الرفيع المستوى؛ وفي نيويورك في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، على هامش المناقشة العامة الرفيعة المستوى؛ وفي كويتو في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، على هامش مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)؛ وفي ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ عن طريق التداول بالفيديو؛ وفي نيويورك في ٢٢ و ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٧، خلال معتكف الأمناء التنفيذيين. وأسفرت هذه الاجتماعات عن تنسيق مواقف ومساهمات اللجان الإقليمية في الاستجابات الإقليمية لدعم خطة عام ٢٠٣٠، وخطة الموئل الثالث، ومواجهة التحديات الناجمة عن تغير المناخ في المناطق.

١٠١ - وتميزت الفترة المشمولة بالتقرير بتنظيم عدد من المناسبات الرفيعة المستوى المشتركة، بما في ذلك اجتماع جانبي بشأن النزعة الإقليمية وخطة عام ٢٠٣٠، نُظم على هامش الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، بمشاركة رؤساء الدول والحكومات، ومناسبة مشتركة نُظمت بشأن التنفيذ الإقليمي للخطة الحضرية الجديدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، على هامش الموئل الثالث. وعقد الحوار السنوي للأمناء التنفيذيين مع اللجنة الثانية في الدورة الحادية والسبعين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وعُرض خلاله تحليل بشأن "استعداد" المناطق لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

١٠٢ - وشاركت اللجان الإقليمية أيضاً في الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ونظمت على هامشها مناسبة جانبية مشتركة بشأن "اقتصاديات تغير المناخ: منظورات إقليمية". وسينظم المنتدى الدولي الثامن المشترك والاجتماع الوزاري بشأن الطاقة في أستانا، في حزيران/يونيه ٢٠١٧.